

أداء مخيب للأمال لمؤشر مديري الشراء في أوروبا

الاقتصاد الأمريكي على الطريق الصحيح نحو مزيد من التحسن

تظهر أن المزيد من التخفيف المالي لا يزيد مجرد مخاطر، ويستنتج من المحضر أن مجلس الإدارة يرى أن السياسة النقدية كانت تدار بشكل مناسب، وأن الأسلوب الأكثر حصة، على ضوء المؤشرات الحالية، هو ترجيح وجود فترة من استقرار أسعار الفائدة، ويبدو في الوقت الحالي أن من المستبعد أن يصبح موضوع التخفيف المالي مسألة مركزية بالبنية ليك الاحتياطي الاستراتيجي في المستقبل القريب، أما بالنسبة للوقت الحالي، فالسيناريو المركزي هو بقاء سعر الفائدة عند مستوى 2.50% خلال سنتي 2014 و 2015. ومع ذلك، يمكن أن يطرأ تغيير كبير على هذا الموقف إذا استمر أداء الاقتصاد الصيني دون المستوى المطلوب، وفي هذه الحالة يمكن أن نرى تخفيضاً لسعر الفائدة.

خينة أمل إزاء أداء مؤشر مديري الشراء في الصين جاءت تقارير بنك آتش أس بي سي بشأن مؤشر مديري الشراء في الصين مخيبة للآمال، حيث سجل المؤشر 50.3 نقطة مقارنة بالثلاثة أسابيع يسجل 51.5 نقطة. لا تزال البيانات تظهر نمواً للأنشطة الاقتصادية في شهر أغسطس، ولكن بمعدلات أبطأ، حيث شهد الشهر الماضي انخفاضاً ليؤدي الإنتاج والطلبات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، تظهر الأرقام أن عملية استعادة النمو تتبع مساراً غير منتظاً وأن عودة الطلب المحلي إلى سابق عهده لا يزال غير مستقر، وهو أمر يتوافق ما تدل عليه ضمناً المؤشرات الرئيسية الأخرى، وهو حدوث تناقضات لمعدلات نمو الواردات ونمو عمليات الإقراض ومبيعات العقار في شهر يوليو.

تراجع سعر الذهب
إنخفض الذهب إلى 1270 دولار هذا الأسبوع وهو أدنى مستوياته مع تزايد قوة دفع الدولار الأمريكي. ويرى المحللون أن المعدن الأصفر يمكن أن يخرج من نطاق 1270-1320 الذي بقي ضمنه هذا الصيف.

استمرار تراجع ثقة المستهلكين في أسواق السلع بالمنطقة الآسيوية

التي يبرز تساؤلاً مثيراً للاهتمام حول موقف بنك إنجلترا، وهو؛ ما الذي يستدفعه بنك إنجلترا بالضبط؟ ومتى سوف يتحرك لتحقيق ذلك؟

أضف إلى ذلك أن أرقام التضخم في المملكة المتحدة من جهة الأخرى لم تتضمن أي مرور لإقدام بنك إنجلترا على رفع أسعار الفائدة، حيث أن أداء التضخم في المملكة المتحدة كانت من أبرز النقاط ذات الدلالة الخاصة والتي فاجأت الأسواق ببيعها للتراجع هذا الأسبوع وتراجعت بنسبة أكثر في شهر يوليو مما كان متوقعا بعد أن سجلت في شهر يونيو أعلى مستوياتها منذ خمسة أشهر، وقد جاءت المساعدة الكبرى في تعزيز التضخم في شهر يونيو من قطاع الملابس والأحذية، وكان قطاع الخدمات للمالية والطعام ضعيفين أيضاً.

ولعل من الضروري أن ننذكر أن بنك إنجلترا سوف يركز اهتمامه بدرجة أكبر على المؤشرات الرئيسية كالأجور، لكن أرقام التضخم التي نشرت هذا الأسبوع لا تثير الاستعجال في رفع أسعار الفائدة

المنطقة الآسيوية وأسواق السلع

أوجه عدم اليقين حول الخلفيات الاقتصادية التي أبرزها محضر اجتماع مجلس إدارة بنك الاحتياطي الاستراتيجي لشهر أغسطس والذي نشر هذا الأسبوع



والذي ساعد على إبقاء المؤشر المركب في وضع النوع على الرغم من استمرار أداء قطاع الإنتاج الصناعي دون المستوى المطلوب. ما الذي يستدفعه بنك إنجلترا بالضبط؟ ومتى سوف يتحرك لتحقيق ذلك؟

عدا عن محاضرات اجتماعات مجلس الاحتياطي الفدرالي، جاءت الأخبار الرئيسية هذا الأسبوع من صناعة السياسة في بنك إنجلترا، مارتين ويل وإيان ماكفرتي، حيث صوت الأعضاء الخارجيون في لجنة السياسة النقدية الداعية لترك إنجلترا والتي تضم تسعة أعضاء لصالح رفع أسعار الفائدة بـ 25 نقطة أساس لتصل إلى 0.75%. قبل انعقاد اجتماع اللجنة المذكورة لشهر أغسطس، كان معظم الاقتصاديين يتوقعون تساوي أصوات أعضاء اللجنة حول هذه النقطة، إلا أن لهجة التقرير الاقتصادي ربع السنوي لـ بنك إنجلترا والذي صدر الأسبوع الماضي أدى إلى تحويل تلك التوقعات وإلى توقع استمرار الإجماع حول هذه النقطة. النتيجة

الربح من أن هذا قد يبدو شيئاً إيجابياً بالنسبة للعملة الأوروبية، يعزّز هذا الموقف للتأثير المؤسسي والبنوي على اقتصاديات منطقة اليورو والذي يمكن أن ينتج عن استمرار خروج الاستثمارات في أسهم الشركات الأوروبية، فيصبح تأثيره في النهاية سلبياً على اليورو. وكان أداء مؤشر مدير الشراء في أوروبا هذا الأسبوع أحد البيانات المخيبة للآمال، فقد انقل المؤشر عند مستوى 52.8 نقطة مقارنة بالثلاثة أسابيع يسجل 53.4 نقطة، ويعني هذا الأداء أن نمو الأعمال في القطاع الخاص في منطقة اليورو يظهر أكثر مما كان متوقعا لشهر أغسطس، بينما تراجع نشاط قطاعي الإنتاج الصناعي والخدمات، أما بالنسبة للمكونات الفردية للمؤشر، فظهر المؤشر مديري الشراء المركب في ألمانيا انخفاض الصادرات إلى ألمانيا إلى 54.9 نقطة من 55.7 نقطة. لم يكن أداء فرنسا مخيباً للآمال بدرجة كبيرة هذا الشهر بفضل التحسن الكبير في قطاع الخدمات

التي وصلت الأسواق من البنك المركزي الأوروبي منذ إطلاق حزمة إجراءات التخفيف في شهر يونيو تقيّد بوضوح مع الهدف المحدد له، غير أن تلك الإجراءات المتعلقة بالسياسة ستكون كافية لجعل التضخم أكثر توافقاً مع الهدف المحدد له، غير أن الهبوط الحاد للتوقعات التضخم خلال الأسابيع الماضية يشير إلى أن الأسواق تخشى أن يكون البنك المركزي الأوروبي لا يلقى بما يكفي من إجراءات التحفيز النمو، وقد بدأت الأسواق الآن تضغط على رئيس البنك المركزي الأوروبي، ماريو دراغي، وتحته على أن يلقى في طريق الانخفاض الأخير الذي طرأ على اليورو والإبقاء على السياسة ذاتها.

كما حذر البنك المركزي الألماني الأسواق هذا الأسبوع من تبعات النمو الزائد للأسواق المالية وأسواق العقار ومن مخاطر تخفيض الحوافز التي تقدمها الحكومات لإصلاح الاقتصاديات دولها. تظهر هذه الملاحظات التي أيدتها البنك المركزي الألماني شردد البنك في مواصلته توفير حوافز النمو من قبله، وعلى

ارتفاع مؤشر مديري الشراء في الولايات المتحدة

يُفيد تقرير صدر هذا الأسبوع بأن مؤشر مديري الشراء في القطاع الإنتاج الصناعي الأمريكي ارتفع إلى 58.0 نقطة من المستوى المعدل والبالغ 55.8 نقطة في شهر يونيو، وكان المحللون قد توقعوا تراجع هذا المؤشر إلى 55.7 نقطة في شهر أغسطس. والملاحظ أن المكونات الخمسة للمؤشر المذكور ساهمت بشكل أكثر إيجابية في أداء المؤشر للشهر الحالي مقارنة بإدائته في شهر يوليو، وجاءت المساهمة الأكبر من النشاط القوي لارتفاع أعداد العاملين وكذلك ارتفاع حجم الإنتاج الفعلي والطلبات الجديدة بمعدلات أسرع، كما ارتفعت الصادرات الجديدة بأعلى معدل لها منذ ثلاث سنوات وتسارع نمو العمالة بإقوى معدلته منذ شهر مارس 2013.

أوروبا

بينما لا تزال التدفقات إلى خارج أوروبا قوية، كانت الرسالة

التدفقات السلبية

لرؤوس الأموال المستثمرة في أسهم الشركات الأوروبية ترتفع إلى أعلى مستوياتها

من سنتين وتراجع الحساب الجاري

حسباً خلال شهر يوليو بارتفاع مؤشر عمليات بدء بناء المساكن بنسبة 16% تقريباً خلال الشهر الماضي أي بمعدل سنوي يبلغ 1.093 مليون وحدة، وتعكس هذه البيانات أعلى مستويات الإنشاء منذ شهر نوفمبر 2013، مستفيدة من الارتفاع الملحوظ لأعداد الشقق الجديدة، كما سجل مؤشر بناء المساكن ارتفاعاً بلغ 22% منذ بداية السنة حتى نهاية شهر يوليو، كما ارتفع عدد طيات تراخيص البناء خلال الشهر الماضي، الأمر الذي يعني تحقيق مزيداً من المكاسب خلال السنة الحالية، وتظهر الأرقام المعدلة أن مبيعات شهر يونيو كانت أقوى مما كان متوقعا، حيث بلغت 945.000 وحدة بدلاً من 893.000 وحدة توقع السنوات المنخفضة بشكل قياسي لأسعار الفائدة واعتدال الطقس والارتفاع القوي لأعداد الوظائف في الولايات المتحدة قوّد دفع قوية لهذا النمو السريع حتى وإن كانت مبيعات المساكن الجديدة قد انخفضت مسرراً جانبياً، ولعل الارتفاع الأخير في عمليات بناء المساكن يعني أن مطوري العقار باتوا يتمتعون بثقة أكبر بأن المبيعات عموماً سوف ترتفع مع اكتمال الاقتصاد ككل لقوة دفع أكبر، حيث أظهر تقرير الأسبوع الحالي أن عمليات بناء المساكن الجديدة التي تقيم فيها عمالقة الجديدة، والتي تشكل الجزء الأكبر من السوق، ارتفعت بنسبة 8.3% في شهر يوليو مقارنة بما كانت عليه في شهر يونيو.

على الرغم من أن الأسواق تتعامل مع تقدم الدولار الأمريكي بحذر، واصلت العملة الأمريكية تعزيز موقفها خلال الشهر الصيفي، وقد أبرز محضر اجتماع اللجنة الاتحادية للسوق المفتوحة لشهر يوليو التحسن الذي جاء بمعدل فاق التوقعات في سوق العمل والذي كان "قريباً بشكل ملحوظ" من المعدل الطبيعي. أما المخاطر السلبية للتضخم فقد اعتبرت أدنى مما كانت عليه حسب تقدير معظم المسؤولين الذين أبدى كثيرون منهم ملاحظات بشأن الحاجة قد تخشاً لتشدّد السياسة النقدية أكثر مما هو متوقع في الوقت الحالي، كما كان بعض أعضاء اللجنة غير مرتاحين وبشكل متزايد إزاء التوجيهات الإرشادية الحالية التي تقيّد بأن أسعار الفائدة ستبقى عند مستويات منخفضة لفترة طويلة، الأمر الذي يعني أنه سيكون هناك تركيز أكبر على التناوب مع البيانات الاقتصادية. باختصار، وعلى صعيد العملات الأجنبية، انتهى الأسبوع بتراجع طفيف لليورو والجنينة الاسترليني مقابل الدولار، وفي الواقع، هبط اليورو إلى مستوى قياسي منخفض لسنة 2014 حيث وصل إلى 1.3221. حيث لا تزال البيانات المخيبة للآمال في الاقتصادات الأوروبية تضغط على العملة الأوروبية في مواجهة جميع العملات الرئيسية العشر. من جانب آخر واصل الجنينة الاسترليني حركته التصحيحية، فبعد أن انخفض إلى 1.6564، وهو أدنى مستوياته خلال الأسبوع، انقل الجنينة الأسبوع عند مستوى 1.6575 ليبقى بذلك قريباً من مستواه الأدنى، وجاء أداء اليورو مماثلاً لأداء الجنينة، حيث تقلّ عند مستوى قريب من مستواه الأدنى مع استمرار تردد المستثمرين في شراء العملة، وقد انقل اليورو بسعر 1.3242.

وفي أسواق السلع، انخفض الذهب مختزلاً الحاجز النفسي عند مستوى 1300 دولار مع استمرار أرقام العمالة والإسكان في الولايات المتحدة تتع المسار المربع. التقلبات في أسواق السلع في الولايات المتحدة تستعيد قوة الاندفاع سجل قطاع البناء السكني ارتفاعاً

الفضة تقاوم الاتجاه نحو 19 دولاراً للاونصة كيلو الذهب الخام يهبط إلى 11750 ديناراً نهاية الأسبوع

دولار امر وارد في حالة كسر الدعم 1270 دولار للاونصة الفضة ظهرت كعادتها في عكس اتجاه توقعات المحللين وحقت مزيداً من الهبوط واقتربت كثيراً من حاجز 19 دولار للاونصة واهتدت اسبوعها عند 19.39 دولار للاونصة بانخفاض 15 سنت من اسعار بداية الأسبوع ويمكن أن تهبط إلى مستويات أكثر في الأيام القادمة لأن هذا هو الاتجاه الأرجح في ظل تواهر تعيشها الفضة مخالفة لتاريخ تداولها السابقة حيث التحركات الحالية بالأسواق سواء الاقتصادية أو الأقتصادية تقترض أن تكون الفضة مستقرة فوق 21 دولار للاونصة على أقل تقدير ولكن استمرار هبوط الفضة اسبوعياً يجعل السيولة تهرب منها وتخلق علامة استفهام حول مستويات الفضة القادمة.

يبقي المعادن الثمينة سلكت مسلك الذهب والفضة في الهبوط حيث هبط البلاتينوم 33 دولار وانقلب عند 1419 دولار للاونصة وبالمثل هبط البلاتينوم 10 دولار ليبلغ عند 888 دولار للاونصة الاسواق المحلية اسعدت حالتها بالهتود في بداية الاسبوع وفضل الكثيرين ترقب الهبوط نهاية الاسبوع ظهرت عمليات شراء بصورة أقوى وقهر طلبات المستثمرين على الذهب الخام واسباه بصورة أكثر عن الاسابيع الماضية حيث كان سعر جرام الخام 11.750 دينار وموسط جرام السبائك الصغيرة 11.900 دينار وكذلك انخفضت مبيعات المشغولات الذهبية بكل عباراتها وحقت عبارات 18 عبارات 21 افضل مبيعات خلال شهر أغسطس ونتوقع أن تستمر هذه الانعاشة مع استمرار هبوط الاسعار.



الغرض وعدم الوضوح في الخطط الاقتصادية الأمريكية يصب في صالح الذهب حيث كان الحديث في السابق أن الفيدرالي سوف يبني خطط التيسير الكافي في أكتوبر القادم ويبدو في تحريك أسعار الفائدة مع إبريل 2015 ولهذا الذهب سوق يتقل قريب من الحاجز 1300 دولار خلال الأيام القادمة ولا نستبعد تجاوز هذا المستوى في حالة ثبات الاسعار فوق مستوى 1270 دولار للاونصة ويمكن أن يكون الذهب فوق مستوى 1323 دولار في نهاية سبتمبر القادم بالاعتدار على استمرار الزعزعات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وحدود أفريقيا الذهب سائرل محافظ على مكاسبه خلال العام الحالي حيث يتتعد عن أسعار بداية العام بنسبة أكبر من 6 في المئة برغم ضعف الطلب من دول شرق اسيا وضعف منطقة اليورو ويتركز الطلب الحالي على المعدن الأصفر من أسواق الصين والهند واليابان والمصارين والمستثمرين بالآجل القصير عليهم المراقبة وتوخى الحذر لأن احتمال هبوط أسعار الذهب إلى 1240

ذكر رجب حامد - الرئيس التنفيذي لشركة سبايك الكويت لتجارة المعادن الثمينة - أن الذهب هبط إلى أدنى مستوى له خلال شهر أغسطس بفلاسة مستوى 1274 دولار للاونصة يوم الخميس الماضي متأثرة بقوة الدولار وإيجابية البيانات الأمريكية الصادرة خلال الأسبوع الماضي حيث كانت نتائج تقارير مبيعات المائز وطلبات الاعانة الاسبوعية في أفضل حالاتها وكذلك مؤشر فلادافيا للتصنيع حقق أفضل نتائج له منذ مارس 2011 وكانت التوقعات تصب في مزيد من الهبوط لأسعار الذهب نحو مستوى 1240 دولار للاونصة خصوصاً مع توقعات افادة الفيدرالي الأمريكي عن شهر يوليو الماضي والتي صودت مساء يوم الأربعاء ولم يتضح معها أي مفاجآت جديدة حيث ظلت علامات الاستخدام موجودة بالأسواق حول موعد تحريك أسعار الفائدة بالفيدرالي الأمريكي ومدى قدرة الأسواق عن الاستغناء عن خطط التيسير الكمي.

و رغم أن الذهب في أدنى مستوياته منذ عدة أسابيع إلا أن عمليات البيع وجنى الأرباح لم تظهر بالصورة المعهودة في مثل هذه الحالات لأن الكثير لديه يقين أن نمو الأسواق الحالي غير ثابت واستقراره أو استمراره مرتبط بالعديد من الأسباب التي يستحيل تجمعها في فترة واحدة وأحد على هذه الاتجاه أن حديث "جانيت بولين" رئيسة الفيدرالي الأمريكي يشدود محافظين البنوك المركزية يوم الجمعة في "جاكسون هول" لم يرق إلى طموح المستثمرين والمتاجرين للتكهنات حول موعد أسعار الفائدة وتغيرت الحاجة في حديثها إلى مزيد من الوقت لاتخاذ قرارات اقتصادية هامة في الفترة القادمة وكل هذا

ويكون بوسعهم قياس فعاليتهم وكفاءتهم، ويمتد لفترة تتراوح ما بين ثلاث سنوات وخمس، بدلاً من العقود السنوية المتعارف عليها التي تجدد كل عام. هذا وسيراس حول قسم خدمة التوظيف والتعديدي لدى "جي فور إس" G4S، وهي خدمة سريعة النمو تتيح للمؤسسات المرونة في التوظيف عن طريق السماح لها بتوظيف موظفين على جدول رواتب "جي فور إس" G4S من خلال عقود محددة لمدة يبرموها مع الشركة، وانتهى هول إلى القول: "شركتنا قادرة على إدارة جميع الشؤون المتعلقة بالاختيار والتعيين والتشدد والطاقت والإدارة والرواتب للموظفين المعيّنين لدى العملاء، بالنيابة عنهم".

والطلب المتنامي من العملاء على خدمات وموظفين بمستويات أرقي. وأصاف هول: "أهم تطورات حاسم يتنا تشهده في سوق الإمارات هو تطور التعاقد، فعقود إدارة المنشآت أصبحت أكثر تكاملاً وياتت تستند إلى مقاييس أكثر كما أنها أصبحت أطول مدة، ما ترك تأثيراً مشتركاً يتمثل بخدمة أفضل للعملاء. ووفقاً في التحالف لجميع الأطراف، ومن هنا فإن دولة الإمارات أصبحت الرائدة بين دول الخليج في هذا الصدد".

وتقول الشركة إن العملاء في الإمارات ومنطقة الخليج، يبحثون بحثاً متزايداً عن حل شامل يمكن مؤسساتهم من تقليل الوقت المخصص لإدارة المنشآت



على نحو ثمانية آلاف موظف، إن النمو السنوي في قطاع إدارة المنشآت بدولة الإمارات "يأتي مدفوعاً بالازدهار العمراني

اعلنت شركة "جي فور إس" G4S، أن قيمة قطاع إدارة المنشآت في دولة الإمارات العربية المتحدة قد تصل إلى 20 مليار درهم سنوياً بحلول العام 2015. وأوضح الشركة على لسان تاييجر هول، مدير إدارة خدمات التعهد المعين حديثاً، أن هذه القيمة تشمل طيفاً واسعاً من خدمات إدارة المنشآت. واستندت "جي فور إس" G4S في إعلانها إلى دراسة بحثية تولت إجرائها بنفسها وشملت أرقامها الإحصائية خدمات في إدارة المنشآت تتراوح بين خدمات النظافة ومكافحة الحشرات وخدمات المكاتب وتنظيف المساحات الخضراء وإدارة النفايات والنظافة إدارة المباني. ووجدت الدراسة أن ما معدله 60 بلاتنة من معظم

تقرير: مخاطر النشاط المفرط تتصاعد في سوق عقار دبي



إدات أسعار العقار تشهد معدل نمو متصاعد، ومن بين العوامل الأخرى التي ساهمت بتصاعد معدل النمو الاقتصادي للإمارات، وتضخم أسعار السكن، تدفقات الأموال الكبيرة الباحثة عن ملجأ من المضطرابات التي تمر بها المنطقة. إذا أخذ بعين الاعتبار سرعة حركة الإنشاء كمتقياس لسوق العقار، لا يبدو أن هناك مؤشرات على تراجع النشاط، إذ من المتوقع أن يتم عدد الوحدات السكنية لبنية في دبي بعدد سنوي يصل إلى 6.6% هذا العام، ولغاً لتوقعات شركة الاستشارات

الضغوط إلى انخفاضاً لأسعار فيسوق العقار، ولكنها تلبى الطلب الكبير. تراجع الحكومة الصينية في كبح جماع سوق العقار، إلى جانب زيادة مستوى المشاريع السكنية المتاحة بأسعار معقولة، يشير إلى أن التضخم السكني قد يبقى منخفضاً على المدى المتوسط.

في دبي، يمر سوق العقار بمرحلة سخيفة، فالأزمة المالية العالمية كان لها أثر كبيراً على سوق السكن في دبي. وتسببت بحركة تصحيح حادة في الأسعار استمرت لمدة ثلاث سنوات. في بداية عام 2012،

شهدت الكثير من القطاعات في الصين تأثيراً عميقاً نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي الأخير. وبعد قطاع العقار الصيني الذي أظهر مؤشرات واضحة على الهدوء في الأشهر الأخيرة، وأحد من بين القطاعات التي يتوقع أن تشهد تراجعاً اقتصادياً أكثر حدة. ويجه نمو الأسعار التي وصلت ذروتها أواخر العام الماضي، وبلغ معدلها السنوي 9.9%. نحو الهبوط منذ ذلك الوقت. علاوة على ذلك، كان معدل النمو على الأساس الشهري سلبياً منذ شهر مايو، ووصلت مستويات انخفاضه الشهرية إلى 1% تقريباً. بالنسبة لأسعار المنازل القديمة فكان لها الأثر الأكبر في اعتدال أسعار العقار، ولم يتسنى لها أن ترتفع في 19 مدينة من أصل أبرز 70 مدينة في الصين.

من جانبها، حاولت السلطات الصينية تعديل أسعار العقارات المبالغ فيها، وفي الوقت ذاته تلبية الطلب الكبير الناتج عن حركة التمدن. أما جملة المعايير غير المتجانسة التي وضعتها الحكومة كالتشريعية على مكاسب رأس المال، والقيود المفروضة على الملكية بالنسبة للمقيمين، وارتفاع أسعار معدلات الرسوم العقارية، جميعها كان له أثر ملحوظ على السوق. هذا والمشاريع الإضافية للتمائم بأسعار متاحة أضافت أيضاً مزيداً من